تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي CAMELS

ا. قوال زواوية ايمان

أستاذة مساعدة قسم "أ" جامعة سيدي بلعباس

goualimene@gmail.com

الملخص: لقد تعددت الجهود و الدراسات لوضع نظم ومؤشرات للقضاء على المخاطر البنكية و قياس صحة الجهاز البنكي، فتم اقتراح نظام Camels الذي يعتبر اختصارا لستة مكونات رئيسية يتم التعبير عن كل مكون منها بعدد من المؤشرات المالية.

و الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بمعيار camels و رفع الغموض عنه من خلال تحليله و معرفة اهم مكوناته، و كيف يتم العمل به لمعرفة درجة تصنيف اي بنك.

الكلمات المفتاحية: الاداء، كفاية رأس المال، جودة الاصول، الربحية، السيولة، لجنة بازل، معيار CAMELS، المؤشرات المالية.

ABSTRACT :

There were several efforts and studies to develop systems and indicators which could eliminate the banking risks and measuring the banking system healthy, in this respect it was suggested Camels system which is the abbreviation of six main elements which are expressed by a number financial indicators.

The aim of this study is to identify the Camels standard by his analysis and put out his main components and knowing how it does work to determine the classification of any bank .

KEYWORDS: Performance, capital adequacy, asset quality, profitability, liquidity, the Basel Committee, the standard CAMELS, financial indicators.

تمهيد: لقد كانت بداية الاهتمام باستخدام مؤشرات مالية لتقيم و رقابة البنوك من قبل لجنة بازل لوضع معايير لملاءة رأس المال في سنة 1992، و منذ ذلك الوقت توالت الجهود و الدراسات لوضع نظم

ومؤشرات للحد من المخاطر و قياس صحة الجهاز المصرفي، وقد تم اقتراح نظام CAMELS[1] الذي يعتبر اختصارا لستة مكونات رئيسية يتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر و قامت البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق و ظروفها. حيث أصبح نظام CAMELS مؤشر سريع الإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، كما يعتبر احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

مشكلة البحث:

كون أن نظام CAMELS يعتبر مؤشر سريع الإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، بالإضافة إلى كونه احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني رأينا ضرورة دراسته و تبيان الكيفية التي يستخدم بها لتقييم اداء البنوك. و في هذا الإطار تدور مشكلة البحث حول السؤال التالي:

كيف يتم استخدام معيار CAMELS لتقييم اداء البنوك التجارية؟

الفرضيات :

– يعمل نموذج CAMELS على إجراء تحليل شامل لأداء البنك و مقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية.

– يساهم نموذج CAMELS في رسم سياسة و خطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة.

– يتطلب تطبيق هذه المؤشرات وجود إدارة سليمة، و مهارات و قدرات للتحكم في استخدامها، والأهم من ذلك مدى اهتمام البنوك بالتقيد بهذه المعايير.

أهمية الدراسة:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، نظرا لكونه العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة و رعايتها للمصالح الاقتصادية، و من الجدير بالذكر انه كلما كان الواقع البنكي سليما كلما دل ذلك على تعافي الاقتصاد.

لذا فمن الضروري إخضاع البنوك للإشراف و الرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، وللتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين، و يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية

للدولة بالشكل المناسب، و تمويل الاستثمارات الطويلة و القصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني و ازدهاره.

وتظهر أهمية الدراسة في نقل التجربة الأمريكية و الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المستخدمة لنظام التقييم البنكي CAMELS، الأمر الذي يشجع البنوك العاملة في بلد كالجزائر على استخدام هذا النظام في تحديد و قياس المخاطر البنكية، و الإحاطة بالوضعية المالية للبنوك و معرفة درجة تصنيفها، مما يعزز وضع القطاع البنكي في و يساهم في دعم ثقة المودعين والمستثمرين، الأمر الذي يحقق الأهداف الإستراتيجية للبنوك و يقوي دورها في المجتمع و يدعم الاقتصاد الوطني.

هدف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك و خصوصا نموذج CAMELS.
- التعريف بالمعايير الأساسية التي يعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك.
- تحديد أنظمة المعلومات و تقنيات التحليل اللازمة لتطبيق نظام CAMELS و لمساعدة إدارة البنوك التجارية في تحديد و قياس المخاطر المصرفية بدقة و كفاءة.
- معرفة كيفية زيادة كفاءة و فعالية العمل الرقابي لدى البنوك.

منهج الدراسة:

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث و المتمثل في التعريف بطريقة CAMELS و كيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك المتواجدة في البلدان النامية، فان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي و التحليلي .

مصطلحات الدراسة:

نظام التقييم الأمريكي CAMELS هو اختصار لستة مكونات هي:

C : Capital Adequacy ملاءة رأس المال.

A : Asset Quality جودة الأصول.

M: Management الإدارة.

E : Earning الربحية.

L : Liquidity السيولة.

S : Sensitivity to market risk الحساسية إلى مخاطر السوق.

الدراسات السابقة:

– دراسة يوسف بوخلخال ، 2012، بعنوان اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية–دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية–

عمدت هذه الدراسة الى استعمال نموذج CAMELS كأداة لدعم عملية الرقابة المصرفية، من خلال تحليل كل مكون من مكونات المعيار بالاعتماد على نسب مناسبة للحكم على درجة أداء كل مكون و تطبيقها على بنك عمومي جزائري هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الفترة الممتدة بين 2008–2009.

و خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

– أهمية تطبيق معيار كاملس كدعامة للعمليات الرقابية و التفتيش الميداني بحكم انه يكشف عن مواطن الضعف و القوة.

– يعمل نظام كاملس على اجراء تحليل شامل لأداء البنك.

– دراسة محمد سمير دهيرب، 2009، بعنوان نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر – دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.2006–2009 .

هدفت الدراسة الى تقييم بنك الشرق الأوسط العراقي للاستثمار باستخدام معيار CAMELS و ذلك من اجل تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للبنك في الفترة الممتدة بين 2006–2009.

و خلصت الدراسة الى حصول بنك محل الدراسة على التصنيف رقم واحد وفقا لسياسة المركب CAMELS مما يعني ان البنك سليم بصورة أساسية، حيث يعطي مؤشرات على انه قوي بالنسبة للأرباح و نمو اصوله بصورة جيدة، اما الإدارة فتتمتع بخبره في متابعة الاعمال المصرفية و تحليل المخاطر.

– دراسة الرضا عقبة (2005) بعنوان "دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى و آلية تفعيلها".

و تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة السبل و الوسائل اللازمة لتفعيل الرقابة على القطاع المصرفي السوري، حيث هدفت الدراسة إلى بيان السبل الكفيلة بتفعيل الرقابة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك و التوصل إلى قطاع مصرفي سليم، و قد ركزت الدراسة على نظام تقييم البنوك CAMELS و خلصت إلى العديد من النتائج أهمها:

– ضرورة التزام المصارف المركزية بمبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة لاسيما ملاءة رأس المال عند استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS.

– التزام البنوك المتخصصة على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

– إيجاد مجموعة من القوانين و التشريعات تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال، وتساعد على تطبيق مبادئ بازل.

– زيادة عدد المراقبين لدى البنك المركزي السوري ليتمكنوا من القيام بالرقابة على مختلف الفروع المصرفية.

– دراسة وكالة التنمية الدولية الأمريكية 1999) USAID) بعنوان "مشاكل التعامل مع المصارف في فلسطين".

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المشاكل التي تعاني منها البنوك الفلسطينية، و ذلك بوجب التقييمات المعدة عن تلك البنوك من خلال نظام CAMELS، و هدفت الدراسة إلى إيجاد حلول و إجراءات تصحيحية لازمة للبنوك التي تعاني من بعض المشاكل و المصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على مستوى البنوك الأخرى التي يصل تصنيفها بموجب نظام CAMELS إلى المستوى الرابع أو الخامس.

و لعل أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة هو تبني نظام CAMELS من قبل سلطة النقد الفلسطينية كأداة مساعدة تساهم في احكام الرقابة على البنوك.

– دراسة Oexaminer Rientaion 1998 بعنوان "تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على مصرف كويكر بأمريكا".

و تمثلت مشكلة الدراسة في مناقشة مقومات نظام التقييم المصرفي و الأسس التي يتعين توفرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم و تحليل نقاط الضعف في أداء البنك.

و خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

– تطبيق نظام CAMELS لدعم كفاءة و فعالية الرقابة و التفتيش للحد من المخاطر المصرفية.

– تفعيل العناصر الأساسية لنظام CAMELS للكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها للتعامل معها وقائيا بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية.

– توثيق المشاكل بتقارير خاصة و أساليب معالجتها و بدائل العلاج لتراكم الخبرة الرقابية.

I- مدخل نظري الى معيار تقييم الأداء CAMELS

1- نشأة معيار CAMELS

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية .

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى ليؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

2- تطور معيار CAMELS: لقد مر هذا المعيار بعدة مراحل قبل أن يصبح بهذا الشكل.

- أ- معيار CAEL:

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها إستادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

- مميزات معيار CAEL:

- يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني.

- تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير CAMEL نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.

-يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.

- أخطاء التصنيف حسب معيار CAEL :

وهي عادة ما تحدث في غياب الشفافية كالآتي:

الخطأ الأول: يحدث في حالة تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL باعتبار أن موقفه المالي مرضي ولكن الواقع الحقيقي يؤكد خلاف ذلك.

الخطأ الثاني: يحدث عندما يتم تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL باعتبار أن موقفه المالي غير مرضي ولكن حقيقة الواقع تؤكد أن موقفه مرضي

ب- معيار CAMEL:

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

1- كفاية رأس المال 2- جودة المنتجات 3- الإدارة 4- الربحية 5- السيولة

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأخيرا حرف L يرمز لقياس سلامة الموقف ألسيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالآتي:

التصنيف رقم 1 قوي. رقم 2 مرضي. رقم 3 معقول. رقم 4 هامشي (خطر). 5 غير مرضي.

- مميزات معيار CAMEL:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMEL في الآتي :

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدا ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

– يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.

– يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.

ج–عيوب وانتقادات معياري CAEL و CAMEL :

1– اختيار النسب المالية التي بني عليها المعيارين يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة المعيارين، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب بالجديدة أو استخدام الاثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيارين.

2– أعطى كل من المعيارين أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها.

3– حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

4– يعتمد كل من المعيارين على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل

المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

5– يعتمد كل من المعيارين على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

6– في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات مصرف معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة، وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات و أوزرن تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما انحصر التغيير في حجم موجداته فقط.

II-مكونات معيار CAMELS

يعتمد هذا المعيار على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية ويشمل[2]:

1- كفاية رأس المال[3] Capital Adequacy: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات

إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية[4]:

- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية.
- تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على إتخاذ التوطات اللازمة مبكرا، كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال....
- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الإحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

البنك الذي يصنف رأسماله 1 يتصف بالمؤشرات التالية[5]

- راس مال البنك كافي لمواجهة المخاطر.
- تتمتع الإدارة بخبرة جيدة في متابعة مسارات الاعمال البنكية، و تحليل المخاطر المتعلقة بها و تحديد المستويات المناسبة لراس المال اللازم لها .
- معقولية توزيع الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين و الشركات القابضة على زيادة راس المال بصورة مقبولة[6].
- اصوله تنمو بشكل جيد، مع انخفاض حجم الأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

– لا تتأثر موجودات البنك بتقلبات أسعار الفائدة.

البنك الذي يصنف رأسماله 2 يتصف بالمؤشرات التالية

تكون له نفس خصائص البنك الذي يصنف رأسماله 1 حيث تتجاوز نسب كفاية راس المال المتطلبات القانونية، و لكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل او اكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية البنك قوية و يدير نموه بصورة جيدة و لكن اصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن اخفاق الإدارة في الاحتفاظ براس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لعمليات البنك، و رغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون اشراف تنظيمي مكثف.

البنك الذي يصنف رأسماله 3 يتصف بالمؤشرات التالية:

يملك راس مال يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية و لكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل او اكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب اشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة او المساهمين ، و اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية راس المال. و من أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة براس المال، فضلا عن ضعف ربحية البنك و ضعف نمو اصوله، و هي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على راس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك و المساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم البنك.

البنك الذي يصنف رأسماله 4 يتصف بالمؤشرات التالية[7]

يواجه مشاكل حادة بسبب عدم كفاية راس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لعمليات البنك اليومية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال في القروض المتعثرة و التي تتجاوز اكثر من نصف اجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية و العمليات الائتمانية، او تحقيق نتائج سلبية في ربحية، و بناءا على ما سبق فقد يعاني البنك او لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، و لكن من الواضح عدم وجود كفاية راس المال، فاذا لم تتخذ الإدارة او المساهمين إجراءات فوريا لتصحيح الاختلالات فانه يتوقع الاعسار الوشيك للمصرف مما يتطلب وجود اشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة و المساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين الوضع المالي للبنك .

البنك الذي يصنف رأسماله 5 يتصف بالمؤشرات التالية

ضعف عام حيث تتطلب اشرافا رقابيا قويا لملاقاة خسائر المودعين و الدائنين، حيث ان خسائر الاستثمارات و العمليات المصرفية و عمليات الإقراض تقارب او تتجاوز راس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بان تمنع إجراءات الإدارة و المساهمين من الانهيار الكلي للبنك فلربما تحتاج الى تدخلات من خارج البنك.

2 جودة الأصولAsset Quality : بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الإعتبار مخاطر الإئتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.

- البنك الذي يتم تصنيف جودة اصوله 1 يتصف بالمؤشرات التالية[8]:

- نسبة الأصول متعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من راس المال.
- له اتجاه إيجابي و ثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها او تلك التي تم تمديدها.
- يستطيع ضبط التركيزات الائتمانية و قروض الموظفين بشكل جيد بما يعطي حدا ادنى من المخاطرة.
- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها و متابعة الالتزام بالمعايير و الضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية و اللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
- الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

البنك الذي يتم تصنيف جودة اصوله 2:

له نفس الخصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على تناول نقاط الضعف دون وجود إشراف تنظيمي عن كثب. كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من اجمالي رأس المال) وبواحدة أو أكثر من الخصائص التالية [9]:

- يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوي الائتمانات التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعة بشأنها.
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3) : يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك قد يؤدى إلى هلاك راس المال أو إعسار المصرف مما يستدعى وجود إشراف رقابي قوى لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب . كما يتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر (يتجاوز 50% من راس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية :

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدى إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
- الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في راس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4):

يتميز بضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة الى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع و توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين و يتميز

هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر و قد يصل الى 60% من اجمالي راس المال، و رغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5):

تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من اجمالي راس المال، أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك يوجد هناك احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

3 جودة الإدارة Management Quality :

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم

على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات

تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية[10]:

- الفهم الشامل للمخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية .
- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات .
- الفهم الملائم و القدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية .
- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات و الإجراءات و الضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.
- دقة و ملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي .
- لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية .
- مراعاة القوانين و الأنظمة بشكل جيد و قدرة عالية على إدارة المخاطر.
- يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية و الهيئة العامة و المساهمين معاً بصورة وثيقة.
- التعمق الإداري و التناوب (الإحلال) و التدريب المعقول .
- تجاوب الإدارة و الهيئة العامة و المساهمين مع اعتبارات وتوصيات البنك المركزي.

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (2):**

لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف 1 ، حيث تعتبر مراعية للقوانين و الأنظمة و ان تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة الى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، ولكن توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون رقابة تنظيمية, كما توجد بعض الإشكاليات المتعلقة بواحدة أو اكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية و الظروف المصرفية المرتبطة بأعمال البنك.

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (3):**

تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو اكثر من العوامل المذكورة أعلاه مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو مجلس المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة , فالإدارة التي يتم تصنيفها بـ "3 " تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، و تجاهل المتطلبات التنظيمية و التقييم الضعيف للمخاطر و العمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية، و ردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و الأداء الاقتصادي الضعيف .

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (4):**

تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة . مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، و التجاهل للمتطلبات التنظيمية و الإدارية التي قد تدمر الأداء التالي لدرجة احتمال أن يواجه المصرف الإعسار .

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (5):**

هي غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه ، و يعاني المصرف من ضعف شديد في ادائه المالي، مما يستوجب على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات و إجراء التغيير الفوري للإدارة.

4 الإيرادات والربحية[11] Earning Management :

إن إنخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الإرتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة إستثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

العائد على الأصول: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح بإستثناء الأرباح الإستثنائية وغيرها.

العائد على حقوق الملكية: إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وفي كل الأحوال فإن إرتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال إرتفاع الأسعار أو إنخفاض رأس المال، أما إنخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال إنخفاض الأرباح أو إرتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن إحتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس مال الشريحة الأولى والثانية، كما يمكن إحتساب نسبة رأس المال بتعريفاه المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.

البنك الذي تصنف ارباحه 1 يتصف بالمؤشرات التالية[12] :

– يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو راس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.

– سلامة أوضاع الميزانية و التخطيط و الرقابة القوية على بنود الدخل و النفقات.

– الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل و النفقات الرئيسية.

– الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية و مصادر الدخل غير التقليدية .

– نسبة الربحية بالعادة تكون فوق 1%.

البنك الذي يتم تصنيف ارباحه (2):

يولد دخلا كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة. ويوفر نمواً لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة . الا أن المصرف *قد يشهد* اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الادارة في التخطيط والرقابة على عمليات المصرفية، كما يجب أن تكون الإدارة

قادرة على دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 0.75% و 1%).

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (3): يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر من العوامل الواردة أعلاه. و قد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة او عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة . وتبلغ نسبة الربحية هنا بين 0.5% 0.75%، الامر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (4): يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو راس المال المطلوب. ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال. ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية ومجلس المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية . حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسائر بصورة تهدد الملاءة المصرفية. وتكون نسبة الربحية هنا بين 25% و 50%.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (5):

يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية ، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك . وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من 0.25% أو الدخول بالخسائر

5 السيولة Liquidity Position: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

البنك الذي يتم تصنيف سيولته (1)[13]: يتصف بما يلي:

– الدراية الكاملة و الشاملة لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية من قبل الإدارة

– توفر الأصول السائلة لمواجهة تقلب الودائع والطلب على القروض الغير متوقع.
– لا يعتمد على الاقتراض من البوك الأخرى لتلبية احتياجات السيولة، و ان كان فذلك في حدود معقولة.
– الرقابة و الاشراف القوي على عمليات البنك.
– حسن و جودة التسيير من قبل الإدارة .

– **البنك الذي تم تصنيف سيولته (2):** يتميز بنفس خصائص تصنيف السيولة (1) ولكن تشهد نقاط ضعف واحد أو أكثر من العوامل أعلاه ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول دون الحاجة الى رقابة تنظيمية عن كثب .فعلى سبيل المثال، قد يلبى البنك احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة و الإشراف الفعال للعمليات، او قد يشهد البنك مشكلات بشأن السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية.(انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك كمثال.

– **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3):** يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل أعلاه، و يشير الى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي الى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضا على تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الازمات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات اليومية، مما يتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة .

– **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4):** يتميز بانه يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة .

– **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5):** هذا لبنك يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة. وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك و افلاسه بسبب عدم قدرته على التوفيق بين طلبات المودعين و المقترضين.

6 درجة الحساسية لمخاطر السوقية Sensitivity to market risk[14] :

يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الإستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الإستثمارية في البنوك تحت ظروف إستثنائية في السوق كما في الإنهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة المحلية وبعض المشتقات المالية المكتتبة على أسعار الفائدة وسندات الشركات، وتحتسب هذه المخاطر وفقا لمفهوم "الأمد" الذي يقيس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة، كما يمكن توسيع مفهوم "الأمد" ليأخذ بعين الإعتبار مفهوم "التحدب" الذي يأخذ بعين الإعتبار العلاقة غير الخطية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة.
- **مخاطر الصرف الأجنبي**[15]: وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة الأجنبية وبعض المشتقات المالية المكتتبة عليها، ولحساب هذه المخاطر يمكن إستخدام بعض الأرقام القياسية لمخاطر أسعار الصرف.
- **مخاطر أسعار الأسهم:** مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها ويمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" الذي يعبر عن مخاطر السوق فقط، أو "نظرية المضربة في تسعير الأصول" والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق1

تتصف بالمؤشرات التالية:

- التحكم بمخاطر السوق بدرجة كبيرة.
- إمكانية مواجهة التغيرات العكسية في أسعار الفائدة من خلال صافي أرباح البنك.
- إمكانية الإدارة من التسيير الجيد لاصول البنك دون مخاطر تذكر.
-تمتع البنك بوجود نسبة الأرباح و ملاءة راس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق 2 :

تملك نفس خصائص كما في التصنيف رقم 1 إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (3):

يتميز بانخفاض درجة التحكم بمخاطر السوق حيث تحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الامر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة .

البنوك التي تصنف حساسيتها الى مخاطر السوق (4):

تشهد ضعفا عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة الى اجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة اذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك الغير حساسة الى مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، و يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة الى ان مستوى الأرباح و ملاءة راس المال غير قويين لمواجهة مخاطر السوق.

البنوك التي تصنف حساسيتها الى مخاطر السوق (5):

يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، و صافي أرباح المصرف غير الحساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، و في الممارسات الإدارية بالإضافة الى ان مستوى الأرباح و ملاءة راس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، ممايعني ان جميع تلك العوامل غير فاعلة على الاطلاق و تتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث انه بدون هذه الإجراءات الفورية فان خسائر فادحة قد تتسبب بإفلاس البنك.

III- كيف يمكن إستخدام معيار CAMEL في قياس أداء البنوك

تم تطوير معيار CAMEL بإدخال بعض التعديلات عليه ليجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي بإستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الإعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية في الدعامة الثانية للمعيار حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. و تكون درجات التقييم النهائي كالتالي:

الدرجة الاولى: من 1 الى 1.4

الدرجة الثانية: من 1.5 الى 2.4

الدرجة الثالثة: من 2.5 الى 3.4

الدرجة الرابعة: من 3.5 الى 4.4

الدرجة الخامسة: من 4.5 الى 5

- إن تصنيف الفروع يحقق الأهداف التالية[16]:

- تقييم أداء الفروع وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للمصارف.
- تصنف الفروع إلى خمس درجات وفق مؤشرات الأداء مما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفروع الأقل تصنيفا.
- يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك في البنود الخمسة المكونة للمعار مما يساعد على سد الثغرات في البنود ذات الأداء غير المرضي.
- يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة الفرع مع معلومات الفرع بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدى وللمصارف ككل في آن واحد.

و الجدول التالي يوضح التدابير و الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة كل التصنيف

الجدول رقم :01 التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء

2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة– إشراف

المصدر: R.Alton Gilbert, Andrew P. Meyer, Mark D. Vaughan, Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance?, The federal reserve bank of ST Louis, Review,January/February 2002, P.48

- مؤشرات التصنيف الكلي للفرع:

تصنيف 1: الموقف سليم من كل النواحي ما عدا وجود بعض أوجه الضعف البسيطة، لايحتاج لإتخاذ فرار رقابي.

تصنيف 2: الموقف عموما جيد، يمكن علاج الثغرات. قد لا يحتاج لتدخل السلطات الرقابية.

تصنيف 3: الموقف يظهر بعض أوجه القصور إذا لم يتم علاجها قد تتحول إلى الأسوأ. يحتاج لرقابة غير عادية.

تصنيف 4: الموقف يهدد إستمرار الفرع إذا لم تتخذ التدابير العاجلة. يحتاج للرقابة المستمرة.

تصنيف 5: توجد مخاطر عالية مسببة للفشل. قد يحتاج الفرع للرقابة المستمرة من قبل الرئاسة.

خلاصة:

ان النظام المصرفي السليم في أي قطر يتكون من مجموعة من المصارف القادرة على توظيف معظم أصولها و التزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية، و المعاملات المصرفية و تمتعها بالملاءة المالية و القدرة على مقابلة متطلبات كفاية راس المال و كفاية السيولة المطلقة لمقابلة المدفوعات المعتادة في الظروف العادية و الطارئة و لتحقيق استدامة الارباح الى جانب تميزها بكفاءة ادارية و رقابة داخلية فاعلة وحكم مؤسسي سليم،و لذلك فانه من الضروري على المؤسسات المصرفية اللجوء الى المعايير الدولية لمراقبة وتقييم ادائها و التي يعتبر معيار CAMELS من اهمها حيث يتضمن عناصر فنية و مالية وإدارية يمكن من خلالها تقيم أداء البنوك من جميع الجوانب، مع العلم انها تنطبق على البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات.

النتائج:

- يعتبر معيار CAMELS من اهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، اد يتم تقييمها وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني و التي تعكس أداء البنك في ستة مناطق أساسية
- تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم أداء فروع البنوك، بينما تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام البنكي ككل.
- يتم تصنيف أداء البنك حسب هدا المعيار الى خمسة أصناف ، كل تصنيف من شانه تحديد نقاط الضعف و القوة في الأداء، و هو ما يدفع الى ضرورة اتخاد الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء ، و هدا ادا ما دل على شيء فانه يدل على ان هدا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر .
- كل مؤشر يضم مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة و النظام المصرفي المتبع فيها ، و مدى وفرة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.

التوصيات و المقترحات

- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين و التشريعات تمكن البنوك المركزية للدول النامية من ممارسة دورها الرقابي بشكل فعال .
- الاستمرار في تأهيل الكوادر الرقابية من خلال اخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي ، وخصوصا ما يتعلق بمؤشر التقييم CAMELS.

الهوامش:

1- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، دار النشر ، الإسكندرية،2005،ص.ص 774-775.

2- مالك الرشيد أحمد،مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، المزايا و عيوب التطبيق، مجلة المصرفي،ا لعدد 35، مارس2005، ص.ص1-3.

3- Gunter Capelle, Blancard, Thiery chauveau l'apport de modèles quantitatifs a la supervision bancaire en europe, revue francaise d'economie, Vol 19, N 1, 2004, P.78.

4- طارق عبد العال حماد، تقييم اداء البنوك التجارية –تحليل العائد و المخاطرة–، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص.103.

5- CAMELS Rating System, en.m.wikipedia.org

6- Alan green span, the role of capital in optimal banking supervision and regulations, economic review, N10, 1998, P.25

7- عثمان بن موسى الشيخ ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007 ،ص.103.

8- علي عبد الله شاهين،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك فلسطين المحدود، مرجع سابق، ص.ص 23-24.

9- أحمد طلفاح ، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005. ص. 16.

10- CAMELS RATING SYSTEM, en.m.wikipedia.org

11- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر، الإسكندرية،2005،ص.ص 277-283.

12- محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مرجع سابق، ص.276.

13- علي عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص.ص29-30

14- Kramo N'guessan, Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches emergents' new york, 4-10 décembre 2004, P.05

15- أحمد طلفاح- مرجع سبق ذكره- ص.: 27.

16- مالك الرشيد أحمد- مرجع سبق ذكره- ص.ص 8-9

المراجع:

أ- باللغة العربية:

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، رسالة دكتوراه، 2008.

- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005.

- الرضا عقبة، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى و آلية تفعيلها، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث، المجلد 27، العدد 2، 2005.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك،دار النشر، الإسكندرية،2005.
- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، مصر،2001.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات" شركات، قطاع عام و خاص و مصارف"، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008.
- عثمان بن موسى الشيخ ، السلامة المصرفية،دار النشر والطباعة ،السودان ،2007.
- علا نعيم عبد القادر و آخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الأردن، ط1، 2009.
- مالك الرشيد احمد، مقارنة بين معياري CAMELو CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005.

ب- باللغة الفرنسية:

-Anne-Claude Creusot, présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM N 138, novembre 2001.

-Jean-Marc figuet, Quelques implications stratégiques des accords de ball2, article publié sous un livre titre, management de la banque, risque, relation, organisation, coordination par Eric Lamarque Pearson éducation, France, 2005.

-kramo N'guessan, rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents, new York, 04-10 décembre 2004.

ج- اللغة الانجليزية:

-Alan green span, the role of capital in optimal banking supervision and regulations, economic review, W10, 1998 .

-Anderson lindell, Risk capital stress testing Framework and the new capital adequacy rules, group risk control, sewed bank, research, report, 2007.

-Hennie van Greuninig, Zemir Iqbal, risk analysis for Islamic banks, the world bank, Washington, DC, 2008 .

-Matthews Ken, capital adequacy ratios for Banks, Banks registered in New Zealand, March 1996, www.rbnz.govt.nz

- R.Alton Gilbert, Andrew P. Meyer, Mark D. Vaughan, Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance?, The federal reserve bank of ST Louis, Review,January/February 2002, P.48